

# الحكم في الأرض والمزارع في صدر الإسلام

عبد العزيز الدوري

يتضمن عمل ضياء الحق قراءة لمسألة المزارعة خاصة، ونظرية الملكية عامة في صدر الإسلام. وقد أشار المؤلف إلى أن النظريات والفروض الواردة هنا هي تعقيدات نظرية، وأصاب حين ذهب إلى أن الفقهاء لم يكونوا منفصلين عن عالم الواقع لكن الإشكالات نجمت في نظره عن التناقض بين الإطار المثالي للشيعة، والواقع الاقتصادي والاجتماعي المستجد بعد الفتح. وهو يرى أن الإدارة الأموية قد حوّلت فكرة أرض الفيء العام إلى فيء للدولة، وطوّرت المزارعة التابعة لها تمهيداً لتحسين عائداتها. وتتصل نظرية الخراج بهذا التطور أيضاً. فقد صار تحت تأثير التقاليد الساسانية والبيزنطية إيجاباً أو مزارعة؛ بينما صارت أرض الفيء أرضاً للدولة. ويضيف المؤلف على سبيل الاستنتاج أن النهي عن المزارعة أمر خاص بأراضي المدينة المنورة. لكن الظروف المختلفة التي ظهرت بعد الفتح أفضت إلى تخصيص هذا النهي أوفعه تماماً ليتوافق ذلك مع الاحتياجات الاقتصادية الجديدة والعلاقات المختلفة عن تلك التي كانت معروفة بالحجاز. وهكذا

(\*) نشر هذه المقالة النقدية بالإنجليزية الأستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري مناقشة لكتاب

ضياء الحق: مالك الأرض والمزارع في صدر الإسلام (١٩٧٧) بمجلة Der Islam

م ١٩٧٧/٥٦. وترجمها إلى العربية رضوان السيد.

فإن ممارسات المزارعة في أرض الفتوح بعد مُضيَّ عصر صدر الإسلام، صيغت في أحاديث وآثار مؤيدة لها. إنَّ تعليل أوضاع خيبر بأنَّ ذلك تمَّ على سبيل المزارعة يعكسُ تطوراتٍ متأخرةً كان الفقهاء يعيشون في ظلِّها خارج شبه الجزيرة العربية.

أما فكرة الفياء؛ فإنَّ ضياء الحقَّ يعيدها لعهد النبي صلى الله عليه وسلم. وقد وصلت ذروتها في عهد عمر بن الخطَّاب الذي أوقف الأراضي المفتوحة، وترك الفلاحين يعملون عليها مزارعين «مُرابعين»<sup>(\*)</sup>. لكنَّ أوضاع المزارعين العاملين ساءت في العصر الأموي إذ تحوَّلوا تدريجياً إلى خدمٍ وعبيدٍ لكبار المُلَّاك الجُدُد. أمَّا «إحياء الأرض الموات» فيعود في نظره إلى مرحلةٍ لاحقةٍ من مراحل التطور؛ عندما تغيرت وتحولت الأفكار عن المِلْكِيَّة تحت تأثير التقاليد والمؤسسات البيزنطية الواردة على المسلمين.

إنَّ الفقهاء – عند ضياء الحقَّ – لم يكونوا مهتمين بتتبع التطورات التاريخية وتأثيراتها؛ بل انصرفوا إلى صياغة الآراء والأحكام والقواعد. وعلى سبيل المثال، فإنَّ آراءهم حول أراضي الصوافي تتجاهل تماماً وقائع عصر الخلفاء الراشدين.

إنَّ المفردات والمصطلحات لا تتسم بثباتٍ مطلقٍ في مضامينها. ذلك أنَّ التطورات التاريخية تضعها في سياق علائق جديدة. ويصحُّ هذا بالنسبة لمصطلح الفياء. والملاحظات اللاحقة عن التطورات التاريخية يمكن أن تكون مفيدةً في إيضاح بعض الأفكار أو التوصل إلى بعض الاستنتاجات.

لقد اتخذ النبي صلى الله عليه وسلم بعض الإجراءات فيما يختصُّ

---

(\*) المزارع في الأصل هو الذي يعمل في الأرض من ضمن عقد مزارعة. لكن لأنَّ المزارع صار مُرادفاً للفلاح فقد ميزتهُ بأنه مزارعٌ مُرابِعٌ (المترجم).

بأرض الجزيرة العربية. وكانت هذه الإجراءات ذات دوافع عملية، إذ بعثت عليها احتياجات الأمة الجديدة، وظروف اقتناء الأرض، وتوافر اليد العاملة. وبسبب الطابع الخاص لهذه التصرفات، فإن قليلاً منها فقط اعتبر «سنة» أو تحول إلى «سابقة قانونية»؛ من مثل تصرفه صلوات الله وسلامه عليه في خيبر. تشير روايات المؤرخين إلى أن خيبر أخذت عنوة، واعتبرت غنيمة. لكن أرضها - لأسباب عملية - تركت بأيدي الفلاحين اليهود لزراعتها مقابل أخذهم نصف محصول الحبوب. أما النصف الآخر؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسمه بين المسلمين بعد أن يأخذ خمساً منه. وهكذا فإن اليهود كانوا مزارعين مُرابعين يستعملون الأرض (دون أن يملكوها)<sup>(١)</sup>. وأخذت فذلك صلحاً؛ لذلك فإنها كانت «صافية» للنبي صلى الله عليه وسلم. لكن مصطلح «الصوافي» نفسه اتخذ مضامين أخرى بعد الفتوح. ويرد مصطلح الفيء في القرآن الكريم، فيكون مرادفاً أحياناً للغنيمة (وهي عُرفٌ عربي قديم) (سورة رقم ٦/٥٩)؛ كما أنه يراد متعلقاً بأرض بني النضير التي أخذت بغير قتال، وترك «فيئاً» للنبي يتصرف فيه كما يشاء (سورة رقم ٥٩ / الآيات ٧-٢٠). لكن الرسول لم يبق تلك الأرض على حالة واحدة. فقد أعطى بعض تلك الأرض للمهاجرين، ولأنصارين اثنين، وتصرف بالباقي في شؤون عامة وعائلية خاصة به عليه الصلاة والسلام<sup>(٢)</sup>. أما بعد الفتح فإن الفيء اتخذ معاني جديدة، وتعددت ظلاله. ففي سواد العراق، يبدو أن الفيء استخدم أولاً مرادفاً للجزية العامة بالحيرة وبانقيا وأليس<sup>(٣)</sup>. وبعد القادسية

(١) قارن بالبلاذري: فتوح البلدان ص ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، والواقدي: المغازي

٦٨٩/٣ - ٦٩٠، ٦٩٢ - ٦٩٣، ٧١٥، وابن هشام: السيرة النبوية ٣/٣٥٢.

(٢) الواقدي ٣٧٧/٢ - ٣٧٨، ٣٨٠ - ٣٨١.

(٣) تاريخ الطبري ٢٠٢٨/١، ٢٠٣٦.

يبدو أنَّ المقاتلة اعتبرت كلَّ الأراضي المفتوحة فيثاً لها (أي غنيمة)<sup>(٤)</sup>؛ إذ لم يكن «تقسيم الأرض» قد صار محظوراً. ثم إنَّ بعض القبائل احتلت أراضي خالية (= صوافي) في الأحواز<sup>(٥)</sup>، ودُسُتبا (في همدان)<sup>(٦)</sup>، وكرمان<sup>(٧)</sup>، وفي السواد (كربلاء)<sup>(٨)</sup>. وقضية قبيلة بجيلة تتكرر في المصادر. وكلُّ هذه الأراضي كانت صوافي، وقد استعادها الخليفة عمر بن الخطَّاب من القبائل عام ٢١هـ<sup>(٩)</sup>. فحوالي العام ١٧هـ/٦٣٨م عزم عمر على إيقاف الأرض المفتوحة كلّها. وأبويوسف يوردُ (في كتابه في الخراج) رسالةً بعث بها عمر بن الخطَّاب إلى أبي عُبيدة (عامر بن الجراح والي عمر على الشام) يستشهد فيها بآيات الفياء القرآنية تدليلاً على اجتهاده<sup>(١٠)</sup>. وقد استُعمل المصطلح (فيء) أيضاً للدلالة على الأرض المفتوحة<sup>(١١)</sup>. لكن من جهة ثانية؛ فإنَّ الصوافي فقط كانت تُعتبر حينئذٍ فيثاً للمقاتلة بالقادسية<sup>(١٢)</sup>. فسيف بن عمر يقول بوضوح إنَّ ما ادَّعى المقاتلون ملكيته كان الصوافي فقط، وليس سائر السواد<sup>(١٣)</sup>. وعندما نظَّم عمر قضايا الضرائب بعد العام ٢١هـ كان

(٤) تاريخ الطبري ١/٢٥٨١ - ٢٥٨٢. وقارن بحميد الله: الوثائق ص ٣٤٠.

(٥) تاريخ خليفة بن خيَّاط ١/١١٣، وتاريخ الطبري ١/٢٥٤٣.

(٦) تاريخ الطبري ١/٢٦٥٠ ٨٨ ٢٦٥١.

(٧) فتوح البلاذري ص ٣٩٢.

(٨) فتوح البلاذري ص ٢٧٥، ومعجم البلدان لياقوت ٤/٣٢٣.

(٩) فتوح البلاذري ص ٣٧٧، ٢٧٥، وتاريخ خليفة ١/١١٣، ١٢٣. وانظر عن بجيلة

وأرضها: فتوح البلاذري ص ٢٥٣، ٢٦٧ - ٢٦٨، وتاريخ الطبري ١/٢١٨٦،

٢١٩٧.

(١٠) كتاب الخراج لأبي يوسف ص ٨١-٨٢. وانظر عن السواد ما يلي من بعد.

(١١) خراج أبي يوسف ص ٨٢، وتاريخ الطبري ١/٢٥٨٢.

(١٢) تاريخ الطبري ١/٢٣٧٥، ٢٤٦٧ - ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠.

(١٣) في تاريخ الطبري ١/٢٣٧٥ يقول سيف بن عمر: «أخذ السواد عنوة فدُعوا إلى الرجوع والجزاء فأجابوا إليه فصاروا ذمةً إلَّا ما كان لال كسرى وأتباعهم فصار فيثاً =

المعنيّ بالفيء نواتج الأرض المفتوحة (كالخراج والجزية وعشور التجارة)<sup>(١٤)</sup>. ويقول عمر الثاني في رسالةٍ إلى أهل الأمصار إنه تصرّف في الفيء (الأرض المفتوحة) بمقتضى الآيات القرآنية فيه (القرآن ٥٩/٧-١٠)، والتي تجعله لكلّ المسلمين إلى آخر الزمان. وقال عمر بن عبد العزيز إنّ عمر بن الخطّاب (جدّه لأُمّه) حوّل العطاء إلى مؤسّسةٍ (عن طريق إنشاء الديوان) لتنظيم العطاء والأرزاق؛ ضامّاً الخمس إلى الفيء ليصبحا جميعاً فيثاً للمسلمين. أما أنّ عمر الثاني أوضح لعمّاله على الأمصار أنّ أرض الخراج (أوناتها) هي فيءٌ دائمٌ؛ بينما تسقط الجزية بإسلام صاحبها<sup>(١٥)</sup>. وهكذا فإنّ الفيء يبقى في الأساس فيثاً للمسلمين. وهو يستعمل لأرض الخراج أوناتها؛ لكنه يمكن أن يستعمل للناتج بشكلٍ عامّ. لذلك فإنّ أبا يوسف يذكر مع بعض الحذّر أنّ الفيء هو الخراج<sup>(١٦)</sup>. إنّ الأراضي المفتوحة لم تُقسّم بين الفاتحين أبداً لا قبل العام ٢١هـ ولا بعده، فبينما اعتبر عمر الأول أرض الخراج فيثاً (أي وقفاً) للأمة، فإنّ الصوافي بالسواد كانت فيء (أي ملك) المقاتلة بالقادسية وجلّولاء. وقد أدّت اعتباراتٌ عمليةٌ واستراتيجيةٌ إلى

لأهله وهو الذي يتحقّى أهل الكوفة إلى أن جهل ذلك فحسبوه السواد كلّهُ. وأما سوادهم فذلك». هذا النصّ على الصفحة التي أشار إليها الأستاذ الدوري وترجمها بامعناه: «ليس هناك شيء من الأرض المفتوحة اعتبر فيثاً إلّا وقد قُسم». وأقرب ما يكون إلى هذا القول ما ورد على الصفحة ٢٣٧١؛ ونصّه: «... وأما من أعان وجلا فذلك أمر جعله الله لكم فإن شئتم فادعوهم إلى أن يقيموا لكم في أرضهم والله الذمة وعليهم الجزية. وإنّ كرهوا ذلك فاقسموا ما أفاء الله عليكم منهم» (الترجم).  
(١٤) تاريخ الطبري ٢٩٤٠/١، ٢٧٤٠، وتاريخ ابن أعثم ١٨٠/٢، ١٨٢، وأنساب الأشراف للبلاذري (المخطوطة) ٥٠٥/١، ٥٠٥/٢، ١٢٠، ٥٣٣، والموقفات للزبير بن بكار ص ٧٥.

(١٥) ابن عبد الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز ص ٧٢-٧٤، ٩٦-٩٧، ٩٧، ٤٦، ١٤٦.

(١٦) الخراج لأبي يوسف ص ١٣.

عدم تقسيم أرض الصوافي؛ لكنّ ناتجها كان يُقسَّم بين المقاتلة الأوائل هؤلاء. وقد كانت معظم أراضي الصوافي مناطق زراعية خصبة منع عمر بيعها منذ أصبحت ملكاً مشتركاً لمجموعة معينة من المسلمين الذين اشتركوا في فتحها<sup>(٧)</sup>. ولم يكن هناك خطرٌ على بيع أرض الخراج، كما أنه لم تكن هناك حاجةٌ لذلك. وهناك رواياتٌ عن اقتناء أرض الخراج منذ عهد الخلفاء الراشدين، وتحويل الأراضي المقتناة إلى أرضٍ عشرية<sup>(٨)</sup>. وقد تزايدت عمليات انتقال ملكية أرض الخراج، وتحولها إلى العشر ما بين عهدي عبد الملك بن مروان وعمر بن عبد العزيز.

فهل اختطّ عثمان بن عفّان سياسة «جديدة» في مسائل الفيء أو أدائه بحيث أدّى ذلك فيما بعد إلى تغيير مفهوم الفيء إلى «فيء الدولة» أو دَخلها العام؟. صحيحٌ أنّ سياسة عثمان مسؤولة جزئياً عن الفتنة التي حدثت؛ لكنه لم يمسّ أرض الخراج، كما أنه لم يتعرض لنظام العطاء. وكان العطاء يتمّ بالتساوي حتى العام ٥٢٠هـ عندما وضع عمر الديوان، وفاضل في العطاء<sup>(٩)</sup>. فبعد أصحاب السابقة، وأهل الأيام، أتى مجاهدون كثيرون من الجزيرة للعراق والشام (= الروادف)؛ فبدأ القُدّامي من المجاهدين من أهل القادسية واليرموك يتدمرون ويضعفون من أجل إلغاء التساوي في العطاء، واختصاصهم

(١٧) الطبري ١/٢٤٦٩، ٢٤٦٧ - ٢٤٦٨، ٢٣٧١ - ٢٣٧٣، ٢٤٧١.

(١٨) قارن بكتاب الخراج ليحيى بن آدم ص ٥٢، ٥٤، ٥٥، والأموال لأبي عبيد ص ٧٨، ٨٣، ٨٤. وقارن بأبي يوسف ص ٣٥. ويذكر عمر الثاني أنّ الخلفاء (الولاة) قبله ما كانوا يمنعون شراء أرض الخراج؛ قارن بتاريخ دمشق الكبير لابن عساكر ١/٥٨٧.

(١٩) الطبري ١/٢٣٦٨، ٢٤١٢ - ٢٤١٤، وفتوح البلاذري ص ٤٤٨، وطبقات ابن سعد ٣/١٥١، ٢١٣، وخراج أبي يوسف ص ٢٤ وما بعدها، وأموال أبي عبيد ص ٢٦٣، والأوائل للعسكري ص ١٣٤ - ١٣٥.

وتفضيلهم بسبب سابقتهم<sup>(٢٠)</sup>. وقد وافق ذلك ميل عمر للاستناد إلى أهل السابقة؛ فكان التفضيل في العطاء. وإلى جانب التفضيل؛ فإنَّ أهل السابقة والأيام هؤلاء استأثروا أيضاً بالنتائج من الصوافي. وقد اتبع عثمان السياسة نفسها في العطاء؛ فآثار ذلك سخط الروادف الذين تكاثروا؛ وظلَّ عطاؤهم يقلُّ بقدر ما يأتون متأخرين. فقاد ذلك فيما بعد إلى الثورة والخروج<sup>(٢١)</sup>. والدليل على ذلك أنَّ أكثر القبائل تدمراً؛ تلك التي كانت تحتوي على أعداد كبيرة من الروادف<sup>(٢٢)</sup>.

أمَّا إقطاع الأراضي فقد بدأ قبل أيام عثمان. لكنَّ الإقطاعات زادت أيامه وبخاصة في السواد<sup>(٢٣)</sup>. فقد اعترف عثمان بحقَّ المقاتلة الأوائل في عائدات الصوافي؛ وأظهر اهتماماً خاصاً بأولئك الذين يعودون منهم إلى الجزيرة عن طريق السماح لهم ببيع أنصبتهم في السواد أو استبدالها بأراضي هناك<sup>(٢٤)</sup>. وقد مكَّن هذا السماح بعض المدنيين والكوفيين من تملك مساحات واسعة في أراضي الصوافي. والكوفيون الذي رحَّبوا بذلك في البداية سرَّعان ما ندموا وحاولوا التراجع. والتحرك الأول الذي قام به

(٢٠) تاريخ خليفة ١/١٨٥، والأغاني ١٥/٢٢٠.

(٢١) فتوح البلاذري ص ٢٤٧، وأبو عبيد ص ٢٦٤، والطبري ١/٢٨٥٥، والأغاني ١٢/١٤٢، ١٤٣.

(٢٢) في الكوفة؛ كان الأكثر سخطاً من شُبَّع مذحج - همدان، وشُبَّع بكر بن وائل، قارن بالطبري ١/٢٩١٥ - ٢٩١٧، ٢٩٢١، ٣٣١٢، وتاريخ خليفة ١/١٨٥، ووقعة صفين لنصر بن مُرَّاحم ص ٢٩٠، ٤٨٤.

(٢٣) انظر عن إقطاعات عمر: ابن سعد ٣/١/٧، وفتوح البلاذري ص ٣٥١، والطبري ١/٣٧٦، ومعجم ياقوت ٤/٤٤١، وأبي يوسف ص ٣٢. وعن إقطاعات عثمان، قارن بالبلاذري ص ٢٧٣ - ٢٧٤، وأبي يوسف ص ٣٥، وابن سعد ٦/١٤٥، وأدب الكتاب للصولي ص ٢١٢، ومعجم البلدان لياقوت ٣/٢٩٠ - ٢٩١، ١٧١، ٧٨٣/٤. وعن إقطاعات علي: الطبري ١/٢٣٧٦، ٢٩٥٢ - ٢٩٥٤.

(٢٤) الطبري ١/٢٨٥٥ - ٢٨٥٦.

الكوفيون ضدّ واليهم سعد بن أبي وقاص كان بسبب الصوافي؛ وكان القائمون به من أهل السابقة والأيام<sup>(٢٥)</sup>. لكن رغم ذلك كلّه فإنّ الصوافي بقيت فيئاً للمقاتلة الأوائل حتى بدايات العصر الأموي. فبعد وصول معاوية للخلافة قام بضمّ أراضي الصوافي إلى بيت مال المسلمين<sup>(٢٦)</sup>. لكنّ الكوفيين لم يُسقطوا دعوهم فيها؛ فقد عادوا للسيطرة عليها أثناء ثورة ابن الأشعث (٧٠١/٨٢)<sup>(٢٧)</sup>. ولأنّ الصوافي صارت تابعة لبيت المال؛ فإنّ الخلفاء الأمويين بدأوا يُقَطِّعون منها. ويؤيّد الفقهاء إجراء الأمويين إذ يعتبرون الصوافي أرضاً تابعة لبيت المال؛ من حقّ الخلفاء أن يتصرّفوا فيها كما يشاؤون. وبقي مفهوم الخراج الذي يعتبره فيئاً للمسلمين سائداً في العهد الأموي أيضاً. وكانت الإدارة مسؤولةً عن الإشراف، وعن جميع الضرائب. لكنّ القبائل رأت أنّ عائدات الأرض في كلّ الأقاليم من حقّهم (= فيئهم). ويشمل ذلك أيضاً الفضل بعد العطاء والرزق؛ وليس من حقّ الإمام أن يأخذه لبيت المال. بيد أنّ عثمان أصرّ على أنّ الفضل من حقّ بيت المال، وأنّ من حقّه هو وحده التصرف فيه باعتباره إمام المسلمين؛ وهذا ما أثار عليه أهل الكوفة والمدينة<sup>(٢٨)</sup>. ووافق عليّ الكوفيون في وجهة نظرهم لاحقاً<sup>(٢٩)</sup>. إنّ هذا الاختلاف حول الفضل بين القبائل والسلطة كان محسوساً طوال العصر

(٢٥) الطبري ٢٩٠٧/١ - ٢٩٠٩، وأنساب البلاذري ٤٠/٥.

(٢٦) تاريخ اليعقوبي ٢/٢٥٨، ٢٧٨، وأدب الصولي ص ٢١٩، وتهذيب ابن عساكر ١٨٤/٣.

(٢٧) فتوح البلاذري ص ٢٧٣، وخراج يحيى بن آدم ص ٦٠، وأموال أبي عبيد ص ٢٨٣.

(٢٨) الطبري ١/٢٩٤٠.

(٢٩) أنساب البلاذري (المخطوطة) ١/٣٩٩، ٣٢١، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣٧/٧، ٤٠.



الأمويّ؛ وكان هو أصل الشكاوى القائلة بأنّ الأمويين يستأثرون بالفيء أو لا يعدلون في قسمة الفيء. وعندما عيّن ابن الزبير عبد الله بن مُطيع على الكوفة، قال ابن مُطيع للكوفيين: «إنّ أمير المؤمنين بعثني على مصركم وثغوركم وأمرني بجباية فيثكم ولا أحمل شيئاً مما يفضل عنكم إلّا أن ترضوا بحمل ذلك». فردّ عليه السائب بن مالك بعدم الرضا عن سيرة عثمان، واحتمال سياسة عمر، وتفضيل سياسة عليّ بعدم الاستئثار بالفضل<sup>(٣٠)</sup>. وتظهر المسألة في برامج بعض الثوّار، كما في خطبة داود بن علي (باسم الخليفة العباسي الأول)؛ مع وعدٍ بإصلاح ذلك<sup>(٣١)</sup>.

ولقد ظهرت ملكيات كبيرة في عهد بني أمية؛ لكنها كانت ناجمةً عن قطائع أو عن إحياء الأرض الموات. أمّا إقطاعات النبي صلى الله عليه وسلم فكانت عادةً في الأرض البور<sup>(٣٢)</sup>. وأمّا إقطاعات الخلفاء الراشدين فكانت من أراضي الصوافي وهي أراضٍ خصبةٌ منتجةٌ؛ ومع ذلك فإنّ بعضاً منها كان بواراً بحاجةٍ لاستصلاح. وفي العصر الأموي استمرّ الخلفاء يُقْطعون من أرض الصوافي لكنّ إقطاعاتهم كانت غالباً من الأرض البور أو الموات<sup>(٣٣)</sup>. وهذا ظاهرٌ في البصرة التي شقّت فيها أنهارٌ وأقنيةٌ، واستُصلحت عن طريق ذلك

(٣٠) أنساب البلاذري ٢٢٠/٥. ويذكر د. الدوري أنّ المُجيب كان سعيد بن مالك؛ بينما هو في النصّ: السائب بن مالك. كما يذكر أنه ردّ عليه قائلاً: «إننا نعلمك أننا لن نسمح لك بأخذ فضل فيثنا!؛ ولم أجد هذا في النصّ؛ لذا لخصّصت في الترجمة فوق ما وجدته (المترجم).

(٣١) وعد زيد بن علي بقسمة الفيء بين أهله بالتساوي (= الطبري ١٦٨٧/٢). وانظر خطبة داود بن علي بالكوفة في الطبري ٣١/٣.

(٣٢) خراج يحيى بن آدم ص ٧٣-٧٤، وأموال أبي عبيد ص ٢٧٢، وأخبار القضاة لوكيع ١٠٨/١.

(٣٣) تاريخ اليعقوبي ٢٧٧/٢، ٢٧٨، وأدب الصولي ص ٢١٩، وفتح البلاذري ص ٣٥٠-٣٥١، وبلدان ياقوت ٢٩١/٣، وابن سعد ٣/١/٧.

مساحات ضخمة من الأرض. وقد انتهج هذه السياسة معاوية، وواليه زياد ابن أبيه اللذان اعتادا أن يُقَطِّعا الأشراف مساحات تبلغ مائة جريب أو أكثر<sup>(٣٤)</sup>. واستمر الأمر على هذا طوال العصر الأموي. فقد كان الحصول على أرضٍ بالبطيحة سبيلاً للاستصلاح لتلك الأراضي الخصبة. وقد طُورَت واستُرِعت نتيجة ذلك أراضٍ ضخمة أيام معاوية والحجاج وهشام وخالد القسري<sup>(٣٥)</sup>. أمّا إحياء الأرض الموات؛ فكان حراً تماماً، وبخاصة في النواحي التي لا حقوق فيها أو مطالبات<sup>(٣٦)</sup>. لكن السلطة الإسلامية تنهت لتنظيم ذلك مبكراً حول المدينة؛ فقد حدّد عمر بن الخطاب للاستصلاح مهلة ثلاث سنوات وإلاّ منح الأرض لآخر<sup>(٣٧)</sup>. ثم صار إحياء الأرض مرتبطاً بإذن من السلطة أيام بني أمية؛ فقد عيّن زياد ابن أبيه رجلين للإشراف على منح الموات للإحياء، كما جعل فترة الإحياء عامين اثنين<sup>(٣٨)</sup>. وهناك روايات عن استعادة أراضٍ ميتة لم يُحيها آخذوها في المدة المحددة<sup>(٣٩)</sup>. وكان لا بُدّ من إظهار علاماتٍ معيّنة على العمل للإحياء<sup>(٤٠)</sup>. وكانت تأثيرات الاستصلاح،

(٣٤) فتوح البلاذري ص ٣٦٠ - ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٦، وابن سعد ٩/١/٧.

(٣٥) عبد الملك: أنساب البلاذري ٢٨١/٥، وتاريخ دمشق الكبير لابن عساكر ٥٩٥/١، وبلدان ياقوت ٨٤١/٤، وفتوح البلاذري ص ٣٦٢ - والحجاج: فتوح البلاذري ص ٣٦١، ٣٦٩، ٣٦٤، والأنساب له (المخطوطة) ١٠٥/٢ - ١٠٦، وبلدان ياقوت ٥٩٧/٣، ٨٣٥/٤ - ويزيد بن عبد الملك: فتوح البلاذري ص ٣٦٤؛ وأيضاً ص ٣٦٦.

(٣٦) أموال أبي عبيد ص ٢٨٥، وخراج يحيى بن آدم ص ٨٠ وما بعدها.  
(٣٧) أبو يوسف ص ٣٤، ويحيى بن آدم ص ٨٦ وما بعدها، وأبو عبيد ص ٢٩٠ - ٢٩١.

(٣٨) فتوح البلاذري ص ٣٦٢، والأنساب له ١١١/١/٤.  
(٣٩) يحيى بن آدم ص ٨٧، وقُدّامة بن جعفر: الخراج ق ٨٤ ب.  
(٤٠) يحيى بن آدم ص ٨٨، وأنساب البلاذري (المخطوطة) ١٣٩/٢، وأبو عبيد ص ٢٩١.

والاستملاك كبيرة في عهد المروانيين بالذات. فأكثر الأراضي التي استُملت حول البصرة كانت نتيجة إحياء الموات، كما أنَّ الأنهار التي شُقَّت والأقنية سمّيت باسم الذين أنفقوا على حفرها<sup>(٤١)</sup>. وكان مقدارها أيام معاوية خمسة ملايين درهم<sup>(٤٢)</sup>. وقام الحجاج بحفر الأقنية، واستصلاح مساحات شاسعة عن طريق ذلك<sup>(٤٣)</sup>. وكذا مسلمة بن عبد الملك<sup>(٤٤)</sup>، وخالد القري (الذي حفر أنهاراً، واستصلح أراضي بلغ عائدها السنوي ١٣ مليون درهم)، وحسان النبطي<sup>(٤٥)</sup>. وكلُّ ذلك يُظهر أهمية أعمال الاستصلاح في زيادة مساحة الأرض المزروعة. وفي تكوين الملكيات الخاصة الكبيرة. إنَّ هذه النشاطات المنصبة على استغلال الأرض واستزراعها في الشام والجزيرة ونواحي أخرى أتت في سياق تكوين ملكيات كبيرة عن طريق الإحياء والإقطاع. وهذا الاتجاه بالإضافة إلى مسألة الإلجاء؛ أفضى إلى نشوء ملكيات كبيرة، واختفاء الملكيات الصغيرة تدريجياً. لكنَّ أرض البطيحة المستصلحة كانت من الصوافي.

ومن جهة ثانية؛ فإنَّ الأشراف استمروا في اقتناء أرض الخراج إذ إنَّ اقتناءها لم يكن ممنوعاً في الأصل<sup>(٤٦)</sup>. وعندما ازدادت عمليات الشراء

(٤١) فتوح البلاذري ص ٣٥٨ وما بعدها.

(٤٢) فتوح البلاذري ص ٢٩٣، وتاريخ يعقوبي ٢٥٨/٢.

(٤٣) فتوح البلاذري ص ٢٩٠، وأنساب الأشراف له (المخطوطة) ١٢٢٨/٢، وبلدان ياقوت ٨٨٣/٢.

(٤٤) فتوح البلاذري ص ٢٩، وقدامة (دي غويه) ص ٢٤٦.

(٤٥) فتوح البلاذري ص ٢٨٩ - ٢٩٠، ٢٩٣، وأنساب الأشراف له (لمخطوطة) ٢٥٦/٢، ٢٨١، ٢٩٦، وقدامة (المخطوطة) ص ٢٤٠ ب، ٢٤١ أ، وتاريخ الطبري ١٥٥/٢.

(٤٦) يحيى بن آدم ص ٢٣، ٢٥، ٥٤، وفتوح البلاذري ص ٣٦٨، وأبو عبيد ص ٧٢-٨٤، وتاريخ دمشق الكبير لابن عساكر ٥٨٧/١ - ٥٨٨.

تهددت عائدات الدولة نتيجةً لتحول الأراضي المقتناة إلى عشرية. وهكذا فإن عبد الملك الذي واجه أزمة مالية؛ أعاد بعض الأراضي التي تحولت إلى عشرية إلى الضريبة الخراجية؛ وكان ذلك أمراً جديداً ووجهَ بمعارضة قوية في نواحي الفُرات، وربما في خراسان<sup>(٤٧)</sup>. ويبدو أنه منع بيع أرض الخراج، لكن بسبب ضغوط الأشراف عليه وعلى ابنه الوليد من بعده؛ فإن هذا المنع خُفّف في الشام بالذات<sup>(٤٨)</sup>. وكان عمر الثاني مضطراً لمنع بيع أرض الخراج حفاظاً على الفيء من جهة، وربما حمايةً للمالكين الصغار<sup>(٤٩)</sup>. وقد أصرَّ مَنْ بعده من الأمويين على إجراء عمر هذا وإن لاقوا صعوبات في تطبيقه. وقد قادهم ذلك منذ أيام هشام بن عبد الملك إلى فرض الخراج على الأرض بغض النظر عن مالكةا، واعتبار ذلك بمثابة الإيجار<sup>(٥٠)</sup>. إن هذه السياسة بدأها عمر بن عبد العزيز عندما اعتبر «الصغار» الوارد في الآية القرآنية خاصاً بضريبة الرؤوس، ولا شأن له بالضريبة على الأرض. وفي عهد المنصور العباسي صار ذلك أمراً مقررأ بشكل نهائي.

وكان عمر الثاني قد طلب من ولاته على الأمصار أن لا يدعوا أرض الصوافي بدون استزراع، وأن يعطوها مُزارعةً على نصف العُشر من المحصول؛ فإن لم يكن ذلك ممكناً فليقوموا باستغلالها مباشرةً لصالح الدولة<sup>(٥١)</sup>. ويعني هذا أن المزارعة كانت معروفة ومشروعة في الشام والعراق أيامه. وفي تلك الحقبة بالذات كانت مدارس الفقه تتكوّن، وكان عمر الثاني

(٤٧) الطبري ١٢٠٩/٢.

(٤٨) تاريخ دمشق الكبير ٥٩٥/١ - ٥٩٦، وتهذيب تاريخ دمشق ١٨٤/٣.

(٤٩) تاريخ دمشق الكبير ٥٩٦/١، وسيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم ص ٩٩،

وابن سعد ٢٧٧/٥، وأبو عبيد ص ٩٣-٩٤.

(٥٠) تهذيب تاريخ دمشق ١٨٤/٣ - ١٨٥، وتاريخ دمشق الكبير ٥٨٧/١، ٥٩٦.

(٥١) يحيى بن آدم ص ٥٩.

مرجعاً مستحباً لفقهاء التابعين وتابعيهم. وهكذا فإنّ المزارعة تمت في أراضي الصوافي لضمان استغلالها. بينما تأثرت فكرة اعتبار الخراج بمثابة إيجار بإيجار الأراضي المملوكة ملكية خاصة. ذلك أنّ الخراج كان يؤخذ من الناحية التي تُعتبر وحدة واحدة، كما أنه كان يؤخذ غالباً نقداً وليس في صورة موادّ عينية لضمان الفيء (فيء المسلمين).

أما المسلمون الجدد فكانوا يُعفّون من الجزية، ويستمرّون في دفع الخراج. وقد رأى عمر الثاني أنه من حقّ الفلاحين المسلمين الجدد أن يتركوا أرضهم؛ لكنها لا تُباع لغريب بل تُضمّ إلى أملاك القرية أو حريمها<sup>(٥٢)</sup>. وقد رفض اقتراحاً من واليه على البصرة ينصح بمصادرة الأراضي التي يُغادرها أهلها<sup>(٥٣)</sup>. ويتفق هذا مع الرأي الإسلاميّ السائد آنذاك، والذي يعتبر الفلاحين أحراراً (وبالتالي من حقّهم أن يقيموا أو يغادروا)؛ لأنه تؤخذ منهم الجزية، والجزية لا تؤخذ من الرقيق. وقد حاول ولاة المروانيين قبل عهد عمر أن يحولوا دون تدفق الفلاحين على المُدن تاركين أرضهم بإرغامهم على العودة لقراهم، ومعاقتهم بشدة<sup>(٥٤)</sup>. لكنّ القراء كانوا ضدّ هذه السياسة. فصحيح أنّ الدولة وبعض كبار المُلاك أيام الأمويين والعباسيين الأوائل؛ حاولوا ربط الفلاحين بالأرض. لكنّ ذلك لم يحوّلهم إلى خدمٍ أو تابعين، بل جاء ذلك فيما بعد مع ظهور الإقطاع العسكري<sup>(٥٥)</sup>.

ويبدو، على أيّ حال؛ أنّ بعض الأمويين (كالوليد بن عبد الملك)،

(٥٢) سيرة عمر بن عبد العزيز ص ٩٤، ٩٩، وفتح البلاذري ص ١٥٤، وأبو عبيد ص ٩٤-٩٥، ويحيى بن آدم ص ٥٨.

(٥٣) أنساب البلاذري (المخطوطة) ١٤١/٢.

(٥٤) الطبري ١١٢٢/٢ - ١١٢٣، ١٤٥٣، وأنساب البلاذري (المخطوطة) ٢٠/٢، ١٢٣٢، وساويرس بن المقفّع - باترولوجيا ٦٨/٣ - ٧٠.

(٥٥) خطط المقرئ ٩٧/١.

وبعض الفقهاء راودتهم فكرة اعتبار أرض السواد، وربما أرض مصر، غنيمَةً، وأهلها عبيدًا<sup>(٥٦)</sup>. وهذا الاعتبار بالإضافة إلى بعض المسائل الأخرى (المتصلة بالجزية وبالمدفوعات الأخرى) أثار قضية الصلح والعنوة. فبالنسبة للفقهاء، أرض الصلح هي الأرض التي لأهلها عهدٌ مع المسلمين أن يؤدوا الجزية (العامة)، ولا شيء على الأرض نفسها<sup>(٥٧)</sup>. وعند دخولهم في الإسلام تسقط عنهم الجزية، وتُصبح أرضهم عشرية. وأرض الصلح يمكن أن تُباع وتُشترى لأن أصحابها يملكونها ملكيةً مطلقةً ولا حقَّ لأحدٍ غيرهم فيها<sup>(٥٨)</sup>. أما أرض العنوة فهي التي وُضع عليها الخراج. ولا يمكن التصرف فيها لأنها فيءٌ للمسلمين. وللخليفة حقُّ التصرف فيها؛ ككاتبٍ عن جماعة المسلمين، وذلك باعتبارها غنيمَةً أو بتركها بيد مزارعيها يستعملونها، أو بوضع الخراج عليها (كما في السواد) فتصبح أرض عهد. كما أنه يستطيع أن يرفع الخراج أو يخفضه<sup>(٦٠)</sup>. إنَّ هذه الآراء تعكس الحاجات العملية، ومختلف الإجراءات التي اتُّخذت منذ عصر الفتوح. فعندما كانت الجزية وحدها هي المدفوعة كانت الأرض تُعتبر صلحاً. وهذا ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في

(٥٦) اختلاف الفقهاء للطبري ص ٢٢٢، وتاريخ الطبري ١/٢٨٥٣ - ٢٨٥٤، وفتوح البلاذري ص ٢٦٦، وأبو عبيد ص ٤٨-٤٩، والاستخراج لابن رجب (المخطوط) ق ٤٢ أ.

(٥٧) يحيى بن آدم ص ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٥، وأبو يوسف ص ٣٣، وأبو عبيد ص ١٤٣ - ١٤٤، ٨١-٨٢، وابن رجب: الاستخراج (المخطوط) ق ٣٣ أ، ٤٠ أ، ٤١ ب، ٤٢ أ.

(٥٨) يحيى بن آدم ص ٤٨-٤٩، ٢٢، وأبو عبيد ص ٨١-٨٢، وفتوح البلاذري ص ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٥.

(٥٩) أبو يوسف ص ٣٣، وأبو عبيد ص ٧١-٧٣، ٧٧ وما بعدها، ويحيى بن آدم ص ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٦، ١٥٧.

(٦٠) أبو يوسف ص ٣٣-٣٤، وابن رجب: الاستخراج (المخطوط) ق ٢٧ أ. وقارن ٢٧ ب- ٢٨ أ.

أجزاء من أرض الجزيرة العربية (مثل اليمن)، بينما أخذ العُشُر من المالك الذي دخل الإسلام. والقرى الثلاث التي وضع عليها خالد بن الوليد الجزية فقط (الحيرة، وبانقيا، وأليس) اعتُبرت صلحاً. وقد سمّاها بعض الفقهاء «قرى عربية» للتشابه بين وضعها، ووضع القرى التي تعامل معها الرسول صلى الله عليه وسلم<sup>(٦١)</sup>. وفي الشام كانت المدن تدفع الجزية نقداً وعيناً، وكذا في الريف. وبعد العام ٢١هـ حُدّدت الجزية مالياً، وقُسمت على طبقات الناس في المدن. وبقيت الأرياف تدفع مالاً وأرزاقاً. ثم أعاد عبد الملك النظر في الجزية في الأرياف وحدّدها بأربعة دنانير تُدفع مرةً واحدةً في العام؛ وجاء عمر بن عبد العزيز فأبقاها لكنه رأى استخلاصها على ثلاثة أقساط. أمّا اعتبار المدن صلحاً، والأرياف عنوةً؛ فيمثل وضعاً مبكراً (ربما كان بعد الفتح مباشرة). أمّا في السواد؛ فليس هناك دليل على أن القرى الثلاث استُثِيت من إجراءات العام ٢١هـ؛ بل ربما كان العكس هو الصحيح<sup>(٦٢)</sup>. وبدأ تملّك العرب للأرض على الفرات الأوسط قرب الكوفة، ثم اتسعت الظاهرة وامتدّت. وهناك مُلأُكُ قُدماء تحولوا للإسلام قبل العام ٢١هـ، وصارت أرضهم أيضاً أرضاً عشيرية<sup>(٦٣)</sup>. كم أن أجزاء شاسعة من الصوافي صارت تدريجياً ملكاً للعرب عن طريق الإقطاع أو الإحياء. وهكذا فإن الفقهاء يعبرون عن تطوّر حادثٍ عندما يذهبون إلى جواز التصرف في أرض الصلح. وفي مصر؛ يبدو أن الصوافي كانت كثيرةً في أسفل الدلتا. لكننا لا نقرأ شيئاً عن اقتناء الأراضي هناك أو إقطاعها، بل نقرأ (في البرديات) وثائق دفع

(٦١) قارن بمقالة الدوري في: JESHO XVII (2), p. 139.

(٦٢) يقول الحسن بن صالح: «أرض الخراج ما وقعت عليه المساحة» أي مساحة عمر بن الخطاب (الأموال لأبي عبيد ص ١٠٣).

(٦٣) الاستخراج لابن رجب (مخطوط) ق ٣٥ ب - ٣٦ أ، وفتح البلاذري ص ٣٦٨.

مباشرة في بعض النواحي (مثل ناحية الإسكندرية)، أو عن طريق مجلس القرية - كما أنَّ هناك نقاشاً في المصادر حول وضع مصر وهل هي صلح أم عنوة. ونقاشات الصلح والعنوة خاصةً عامةً بمصر والشام والعراق. إذ اتُخذت في هذه الأقطار إجراءات مؤقتة حتى كان التنظيم العام سنة ٥٢١ هـ، ثم حدثت تعديلات في العصر الأموي هناك.

وفي النهاية يمكن القول إنَّ القرنين الهجريين الأولين مهَّدا وضع التنظيم الضريبي وتطوَّره، كما شهدا تكون الملكيات الخاصة (خارج الجزيرة العربية). فقد حوِّل الأمويون الصوافي إلى ملكية الدولة بدلاً من أن تبقى كما كانت فيئاً للمقاتلة. كما أنهم وسَّعوا ملكياتهم الخاصة عن طريق الاستيلاء على المستنقعات أو إحياء الأرض الموات. أمَّا أرض الخراج فلم تُعتبر أرضاً للدولة أو السلطان؛ بل ظلَّت عائدتها فيئاً للمسلمين<sup>(٦٤)</sup>.

ولم يكن شراء أرض الخراج ممنوعاً في البداية. وكان العرب يُقَدِّمون على شرائها، ويدفعون عنها العُشْر. وقد أدَّى هذا إلى انخفاض العائدات العامة فحاول المروانيون معالجة المسألة بالتسوية بين الخراج والإيجار (من أجل تثبيت الأول على الأرض). وقد وافقهم الفقهاء على ذلك فيما بعد. أمَّا اتِّهام الأمويين بالاستئثار بالفيء فينصبُّ على الفضل وليس على الفيء نفسه. والمزارعة والمساقاة والكراء هي أعرافٌ وطرائق في التعامل مع الأرض كانت معروفةً في الجزيرة العربية (باستثناء اليمن) والأمصار في صدر الإسلام. وكانت الصوافي، والأراضي البور تُعطى مزارعةً ومحاقلةً منذ أيام عمر الأول، وكثر ذلك واستقرَّ أيام عمر الثاني<sup>(٦٥)</sup>.

(٦٤) تاريخ الوزراء للصابي ص ٣٣٨ - ٣٣٩، ٣٤٠ - ٣٤٣.

(٦٥) الاستخراج لابن رجب (المخطوط) ق ١٨ أ، ١٣ أ.



وقد حاول الفقهاء المسلمون أن يروا الواقع في ضوء المفاهيم الإسلامية العامة (في النصّ والمصلحة). وقد جاءت آراؤهم في المزارعة والمُساقاة مختلفة لاختلاف الأعراف باختلاف النواحي، واختلاف السوابق التاريخية والفقهية، وتفاوتات الاجتهادات. لكنّ اختلافاتهم لا تعكس بالضرورة مراحل مختلفة من التطور في المرحلة المبكرة. وأخيراً فإنّ إحياء الموات بدأ مبكراً، وكان مستعملاً بالبصرة منتصف القرن الأول الهجري. إنه اتجاه مبكر، وليس ممارسة متأخرة.

\* \* \*

